الأنباء
السبت 15 سبتمبر 2012

منطقة اليورو تتقدم في طريق مليء بالعقبات

باريس ـ رويترز: أزالت أوروبا مزيدا من العقبات على طريق احتواء أزمة الديون السيادية وتحقيق الاستقرار بمنطقة اليورو بعدما وافقت المحكمة الدستورية الألمانية على صندوق إنقاذ دائم وصوت الهولنديون لصالح أحزاب مؤيدة للوحدة الأوروبية.

وبالإضافة إلى قرار البنك المركزي الأوروبي شراء السندات قصيرة الأجل للدول التي تطلب مساعدة وتلتزم بشروطها الصارمة ومقترحات أوروبية بتوحيد الرقابة على القطاع المصرفي بمنطقة اليورو فإن الحكم الصادر الأربعاء الماضي يمهد الطريق لجهد منسق لوضع حد للأزمة.

لكن لاتزال هناك مخاطر على الطريق نحو اصلاح هيكل اليورو المليء بالثغرات ومازالت أوروبا لم تتوصل بعد لاستراتيجية لإنعاش النمو الاقتصادي تمكن الدول المثقلة بالديون من تخفيف أعباء الدين وتوفير فرص العمل للعاطلين.

ومن بين الدول التي حصلت على مساعدات انقاذ تتلمس ايرلندا طريق عودتها إلى أسواق رأس المال وتطبق البرتغال بقوة برنامج تقشف صارما وحصلت وانتصار الأحزاب الموالية للوحدة الأوروبية في الانتخابات العامة الهولندية.

وقال ستاب «لو سارت الأمور على ما يرام في الأسابيع القليلة القادمة فسنكون قد بدأنا صفحة جديدة».

وأظهر حماس السوق بعد الحكم الألماني وصعود السندات الاسبانية والايطالية والأسهم وتسجيل اليورو أعلى مستوياته في أربعة أشهر أن كثيرا من المستثمرين يعتقدون أن منطقة اليورو بدأت أخيرا السيطرة على الأزمة، والعقبة التالية هي اسبانيا.

يتعرض رئيس الوزراء ماريانو راخوي لضغط ليطلب برنامج مساعدة محدودا بما يتيح لصندوق الانقاذ شراء السندات الاسبانية عند صدورها وللبنك المركزي الأوروبي التدخل لخفض تكاليف الاقتراض لتوها على عام إضافي لتحقيق اهدافها المالية.

وتظل اليونان التي بدأت منها الأزمة استثناء للشعور العام بالتفاؤل الحذر لكن الحديث عن إخراج أثينا من منطقة اليورو توقف في الوقت الحالي.

وقال الكسندر ستاب وزير الشؤون الأوروبية الفنلندي «بالنظر إلى الأسابيع القليلة المقبلة أرى أن هناك ضوءا في آخر النفق».

وعزا تفاؤله إلى قرار الأسبوع الماضي من المركزي الأوروبي بالإضافة إلى الاتحاد المصرفي المزمع وقرار المحكمة الألمانية وسواء لأسباب تكتيكية أو لاعتبارات الكبرياء الوطني أو خوفا من العواقب السياسية فهو يؤخر تقديم مثل هذا الطلب ربما على أمل أن يتجاوز الانتخابات الإقليمية في 21 أكتوبر وعقبة تمويلية في أواخر أكتوبر دون مساعدة خارجية.

ويقاوم راخوي ضغط ألمانيا لوضع شروط اضافية متعلقة بالسياسة المالية لأي برنامج مساعدة رافضا فكرة خفض معاشات التقاعد وهي عقبة رئيسية أمام المالية العامة الاسبانية.

ولم يعد من المتوقع انهيار منطقة اليورو قريبا بعدما أعلن المركزي الأوروبي أنه سيشتري سندات الحكومات المتعثرة شريطة أن تحافظ على الانضباط المالي وتنفذ اصلاحات اقتصادية.

وقال نوربيل روبيني الخبير الاقتصادي في جامعة نيويورك إن البنك المركزي الأوروبي يتيح الوقت للسياسة لإصلاح عيوب تصميم اليورو.

ومعظم المتشائمين الآن هم من حماة السياسة التقليدية للبنك المركزي الألماني الذين يخشون ان تؤدي استراتيجية الانقاذ إلى مخاطر اخلاقية وتسيب في السياسة المالية وارتفاع التضخم وانهيار اليورو في نهاية المطاف وليسوا من منتقدي العملة الموحدة الانجلوساكسونيين.

وقال يورج كريمر كبير الاقتصاديين في كومرتس بنك «سيكون لدينا اتحاد في الالتزامات وهو ما سيغير شخصية الاتحاد النقدي ليصبح وحدة نقدية على النظام الايطالي، ستكون هناك نقاط تشابه بينه وبين ايطاليا السبعينيات والثمانينيات».

وهذا تصريح يعكس وجهة نظر الكثيرين في المؤسسة المالية الألمانية المتحفظة، ووقف البنك المركزي الألماني وحيدا في معارضة قرار المركزي الأوروبي بشراء السندات ورددت وسائل الاعلام الالمانية انتقاداته على نطاق واسع.

لكن أحد دروس الأسبوع الماضي هو أن أصحاب الانتقادات الحادة فشلوا في التأثير سواء على المستشارة الألمانية انجيلا ميركل التي ايدت المركزي الأوروبي بقوة أو قضاة المحكمة الدستورية وهم أعلى جهة رقابية في ألمانيا.

ويتزايد التأييد فيما يبدو للوحدة الأوروبية داخل المؤسسة السياسية في برلين بالرغم من تحذيرات شديدة من حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي بولاية باڤاريا حليف ميركل الذي يخشى من رد فعل الناخبين في الانتخابات المقبلة بالولاية.

ويدعم حزبا المعارضة الديموقراطي الاشتراكي والخضر توثيق الاتحاد المالي والاقتصادي الأوروبي بما في ذلك اصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو في نهاية المطاف وهو ما يتيح لميركل شريكا بديلا محتملا في الائتلاف بعد الانتخابات العامة بألمانيا العام المقبل. وربما شجع ذلك رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو المتحفظ عادة على الدعوة في خطاب له إلى قاعدة سيادية أوسع نطاقا للانتقال إلى اتحاد ديموقراطي للدول.

إلا أن فكرة التكامل السياسي لا تحظى بتأييد شعبي في كثير من الدول مثل فرنسا وهولندا التي صوتت بالرفض في استفتاءات على دستور أوروبي في 2005.

وهناك عقبات أخرى أمام التوصل لحل سلس لأزمة منطقة اليورو مثل فشل اليونان المتكرر في تحقيق الاصلاح المالي والاقتصادي المستهدف إلا انه لا يوجد ما يدل على أن الاتحاد الأوروبي أو صندوق النقد يستعدان لقطع المساعدات عن أثينا بالإضافة إلى المشاكل المالية التي تواجهها قبرص وسلوڤينيا.

ويخشى الاقتصاديون أيضا أن تخفق فرنسا ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا والمساهم المهم في صندوق الانقاذ في خفض الانفاق العام أو بدء اصلاحات اقتصادية هيكلية بدأت بالفعل في دول أخرى بمنطقة اليورو. وفي الوقت الحالي مازالت باريس ملاذا آمنا نسبيا بتكاليف اقتراض قياسية منخفضة حتى رغم ارتفاع الدين العام إلى 90٪ من الناتج المحلي الاجمالي، لكن المعنويات بالسوق يمكن ان تتغير سريعا كما حدث مع اسبانيا وايطاليا، ويخيم الغموض على مستقبل ايطاليا.

وتنتهي فترة رئيس الوزراء ماريو مونتي في ابريل المقبل وقد تسفر الانتخابات العامة عن ازمة سياسية أو حكومة ضعيفة غير قادرة أو غير راغبة في الاستمرار في مسيرته الاصلاحية.

ومن غير الواضح أيضا إن كان دعم المركزي الأوروبي لاسبانيا بافتراض انها ستطلب المساعدة سيكفي لابقاء تكاليف اقتراض ايطاليا تحت السيطرة دون أن تضطر روما لطلب برنامج مساعدة خاص بها. وقال هولجر شميدنج كبير الاقتصاديين في برنبرغ بنك «ازمة اليورو لم تنته بعد، إنها تأتي على موجات، مازال امامنا مخاطر كبيرة».

وأضاف «لكن الحكومة والمحكمة الألمانيتين والبنك المركزي الأوروبي استطاعت على مدى الاسابيع الستة الماضية أن تجعل المتوقع أكثر من ذي قبل أن تأتي الموجات القادمة أقل حدة من سابقاتها».

الدين الإيطالي ينخفض لكنه يبقى قياساً

روما ـ يو.بي.أي: قال البنك المركزي الإيطالي أمس إن الدين العام انخفض في يوليو 5,5 مليارات يورو عن الشهر السابق ليبلغ 1967,5 مليار يورو ولكنه بقي عند مستوى قياسي.

ونقلت وكالة الأنباء الإيطالية (آكي) عن البنك أن فواتير الضرائب في يوليو ارتفعت بنسبة 10,6٪ عن الشهر ذاته من العام الماضي وبلغت 41,6 مليار يورو مقارنة بـ 38 مليار يورو في يونيو.

وارتفعت العائدات الحكومية 7,7 مليارات يورو في يوليو عن يناير وهي زيادة بنسبة 3,6٪ عن الفترة ذاتها من العام 2011. وكان الدين العام الإيطالي بلغ 1972,9 مليار يورو في يونيو.

ولايزال الدين العام الإيطالي مرتفعا رغم محاولات الحكومة تنظيم المالية العامة وذلك لأن أزمة الدين في منطقة اليورو رفعت تكاليف خدمة الدين. وقالت الإحصاء الإيطالية «إيستات» أمس أيضا إن التضخم في أغسطس ارتفع بنسبة 3,2٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وارتفع بنسبة 0,4٪ عن يوليو.

المعارضة البرتغالية تسحب دعمها للتقشف

لشبونة ـ د.ب.أ: سحب حزب المعارضة الرئيسي في البرتغال تأييده لحزمة جديدة من إجراءات التقشف تقدمت بها حكومة يمين الوسط في البلاد.

ورغم أن الائتلاف الحاكم يتمتع بأغلبية برلمانية كافية لتمرير إجراءات التقشف، إلا أن هذه الخطوة من جانب الحزب الاشتراكي المعارض تشير إلى انتهاء التكاتف بين سائر الأحزاب على ضرورة تطبيق إجراءات تقشفية، وهو ما كان يكفل تحقيق الاستقرار في البلاد.

وقال أنطونيو سيجورو زعيم الحزب الاشتراكي إنه ينبغي التصويت ضد المقترح الجديد بزيادة إجراءات التقشف فيما يتعلق بموازنة عام 2013، وهدد بإجراء اقتراع بسحب الثقة من الحكومة إذا ما عرض هذا المقترح على البرلمان في موعده المقرر في منتصف أكتوبر المقبل.

وينص مشروع الموازنة المعدل على زيادة نسبة إسهامات العاملين بالدولة في الأمن الاجتماعي من 11٪ من أجورهم إلى 18٪ مع خفض نسبة إسهامات أصحاب الأعمال من 23,75٪ إلى 18٪.

الديون الإسبانية لأعلى مستوياتها

مدريد ـ كونا: اعلن بنك اسبانيا المركزي امس ان مجموع الديون العامة الاسبانية واصل ارتفاعه ليبلغ 75,9٪ من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية الربع الثاني من العام الحالي محققا اعلى مستوياته منذ عام 1913 عندما بلغت الديون حينها 76,7٪. وقال البنك في بيان امس ان مجموع الديون الاسبانية بلغ 804,4 مليارات يورر مع نهاية الربع الثاني من العام الحالي متجاوزا بمعدل كبير النسبة القصوى التي حددتها معاهدة «ماستريخت» والتي تنص على ألا تزيد نسبة ديون أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي عن 60٪ من إجمالي ناتجها المحلي. وأضاف البيان ان الارتفاع تأثر بشكل خاص بتصاعد ديون الإدارة المركزية التي بلغت 617,5 مليار يورو اي ما يعادل 58,3٪ من الناتج المحلي الاجمالي محققة ارتفاعا قدره 2,6٪ مقارنة بالربع الاول من العام. واوضح ان ديون الحكومات المستقلة بلغت نحو 150,6 مليار يورو محققة 14,2٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد بعد ان كانت بلغت 13,8 ٪ مع نهاية الربع الاول من العام.

منتدى استرداد الأموال المنهوبة يختتم أعماله بالدوحة

جانب من أعمال جلسات المنتدى (كونا)

الدوحة ـ كونا: أكد المشاركون في «المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة» الذي اختتم أعماله أمس الأول التزامهم بخطة عمل استرداد الأموال التي تم وضعها من خلال الشراكة مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

وشددوا في البيان الختامي الذي صدر عن المنتدى الذي استمر ثلاثة ايام على ضرورة أن يتم التركيز في المنطقة والمجتمع الدولي على قضية استرداد الأموال المنهوبة، ودعوا الى مراجعة التشريعات لادخال اصلاحات والحض على تعاون دولي في مجال استرداد الأموال المنهوبة يشمل المساعدة الفنية.

وأكد البيان الذي جاء تحت عنوان «بيان دولة قطر ورئيس مجموعة الثماني ـ الولايات المتحدة الأميركية ـ بشأن انعقاد المنتدى العربي لاسترداد الأموال» ان المشاركين اتفقوا على أنه «اتضح في أعقاب ثورات الربيع العربي أن قضية استرداد الأموال المنهوبة في أمس الحاجة لأن يتم التركيز عليها في المنطقة ومن قبل المجتمع الدولي، وذلك من خلال الاستناد الى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.. وعليه فانه أصبح من الضروري وجود تعاون دولي مكثف يشمل المساعدة الفنية وبناء القدرات والاستجابة لطلبات المساعدة من أجل تطوير جهود استرداد الأموال».

وشدد على أهمية أن يعمل المنتدى على توفير حوار بشأن السياسات ليتم رفع درجة الوعي وطرح معايير من شأنها تذليل الصعوبات من أجل استرداد الأموال بشكل فعال، والتدريب الاقليمي وتحديد الاحتياجات الخاصة بالدول في عملية بناء القدرات وقاعدة بيانات خاصة بإجراءات استرداد الأموال والممارسات الفضلى بما يشمل المساعدة القضائية المتبادلة، والمتطلبات المشابهة من قبل الدول الشريكة على أن تتم ترجمتها الى اللغة العربية داعيا الى انشاء شبكة اقليمية لجمع الخبرات المكتسبة.

وأعرب البيان عن ادراكه التام لأهمية الشفافية في تيسير التعاون بشكل فعال، وتقديره لمجهودات عدد من الدول الأعضاء في مجموعة الثماني في اصدار دليل شامل يتم فيه وصف الخطوات المحددة المطلوبة للمساعدة والتعاون في عمل استرداد الأموال التي من شأنها تبسيط وتسهيل التعاون.

وقال: إن المشاركين بالمؤتمر تعهدوا بضمان تواصل واستمرار اتاحة المساعدات الفنية التي تقدم بواسطة مجموعة دول الثماني والمنظمات الدولية من أجل مساعدة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في جهود استرداد الأموال، مشيرا الى انهم «أكدوا أن المواضيع الرئيسية التي يجب أن تشتمل عليها عملية المساعدة التقنية هي التحقيقات المالية وتحليل الوثائق المالية وتقفي الأموال وتجميد الأموال ومصادرتها، وطلب المساعدة الدولية وأدوات استرداد وإدارة الأموال والمواضيع الأخرى التي يتم تحديدها بواسطة الدول التي تقدم طلبات المساعدة».

وأعلن البيان اتفاق المشاركين في المؤتمر على أن هنالك سلسلة من التحديات التي تواجه الاسترداد الناجح للأموال وأن التعقيدات التي تكتنف بناء القضايا والسعي من أجل التعاون الدولي ليست من الأمور التي تخضع لحلول سريعة بغض النظر عن قوة الإرادة السياسية لدى كل طرف من الأطراف.

وأعرب في هذا الصدد عن ادراك المشاركين بأهمية الاصلاح القانوني والمؤسسي بغرض تشجيع جهود فاعلة لاسترداد الأموال، اضافة الى الاتصال بصفة منتظمة بين العاملين في هذا المجال من أجل بناء الثقة وتطوير التفاهم المشترك وتسهيل وتسريع تنفيذ البنود الفعلية المتعلقة بالمساعدة.

الأمور المتعلقة بتقفي ومصادرة واسترداد العوائد المتأتية من الفساد.

وذكر ان المشاركين اتفقوا على أهمية تحديد نقاط اتصال لتسهيل الاستفسارات المتعلقة باسترداد الأموال أو طلبات المساعدة القضائية المتبادلة واحاطة شبكات العاملين ذات الصلة بها، وأكدوا أهمية عزم كل دولة تسعى لاسترداد الأموال لتكوين قوة مهام لاستردادها تكون بمثابة حلقة الوصل في طلبات التنسيق والتعاون بشأن استرداد الأموال مع مجموعة دول الثماني والدول الأخرى.

كما أكد ان الفائدة المتأتية من مراجعة التشريعات والممارسات كانت بغرض دراسة ادخال إصلاحات عليها بما يشمل تكييفها مع العناصر التي نصت عليها خطة

«الفيدرالي الأميركي» يطلق تحفيزا ماليا للاقتصاد

أطلق مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الخميس تحفيزا ماليا كبيرا للاقتصاد الأميركي من خلال شراء ديون مرتبطة برهن عقاري بقيمة 40 مليار دولار شهريا، وترمي هذه الخطوة لخفض معدلات الفائدة على المدى البعيد لإنعاش سوق القروض والإنفاق العام وتقليص نسبة البطالة.

وسيستمر برنامج الشراء إلى أجل غير مسمى وترتبط نهايته بتسجيل تحسن كبير بمجال التوظيف، شريطة أن يظل معدل التضخم تحت السيطرة، ويعد تحولا غير مسبوق للسياسة النقدية الأميركية أن يربط الاحتياطي الفيدرالي عمليات شراء السندات بالوضع الاقتصادي الأميركي، في خطوة ستثير جدلا لدى منتقدي سياسات المركزي الأميركي.

وقال رئيس المركزي بن برنانكي في مؤتمر صحافي إن وضع البطالة بأميركا يظل مصدر قلق كبير، حيث يتوقع البنك ألا تنزل نسبتها عن 8٪ خلال ما تبقى من هذا العام، كما راجع الاحتياطي الفيدرالي توقعه لنمو الاقتصاد الأميركي باتجاه الخفض، حيث يرتقب ألا يتجاوز 2٪ بعد توقع سابق في يونيو كان بحدود 2,4٪.

معدل الفائدة

وبفعل استمرار الشعور بالقلق إزاء تعثر أكبر اقتصادات العالم، قال صانعو السياسات بالمركزي الأميركي إنهم لن يرفعوا معدل الفائدة من المستوى المنخفض حاليا حتى منتصف 2015 على أقرب تقدير، وكانوا أعلنوا في السابق أن من المتوقع رفع أسعار الفائدة آخر 2014.

واعتبر السيناتور الجمهوري جون كورنين أن تحرك الاحتياطي الفيدرالي يظهر وكأنه محاولة لإنعاش الاقتصاد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية بالسادس من نوفمبر المقبل لمساعدة الرئيس باراك أوباما، وأضاف كورنين «يبدو أن الأمر ذو طابع سياسي».

وقال وزير المالية البرازيلي غيدو مانتيغا إنه سيتابع بحرص تداعيات التحفيز المالي الذي أقره المركزي الأميركي على سعر الريال البرازيلي، فقد سبق أن اتهم الوزير البرنامج السابق للتحفيز المالي الأميركي بأنه محاولة لخفض قيمة العملة الأميركية.

ويأتي برنامج التحفيز النقدي الأميركي بعد أسبوع من إعلان البنك المركزي الأوروبي برنامجا ضخما لشراء سندات سيادية لتقليص نسبة استدانة الدول المضطربة بأزمة الديون السيادية سيما إسبانيا وإيطاليا.

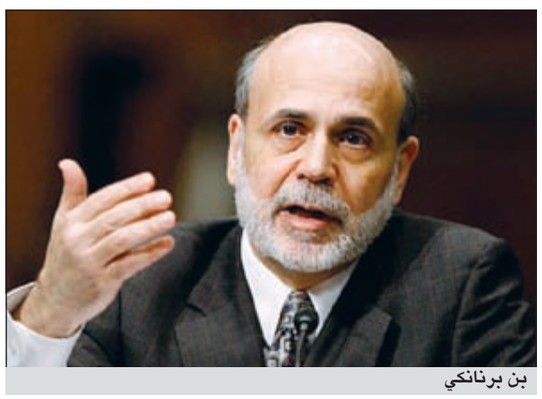

بن برنانكي

ماليزيا تتحدى الغموض العالمي بمركز اقتصادي جديد

ماليزيا ـ د.ب.أ: يأمل مركز اقتصادي وترفيهي طموح في ماليزيا أنشئ بهدف منافسة هونغ كونغ وسنغافورة أن يجتذب مزيدا من الاهتمام الدولي مع افتتاح أول حديقة ألعاب ليجولاند في آسيا بها.

تعد الحديقة البالغ تكلفتها 720 مليون رينجيت (240 مليون دولار) أول استثمار كبير في اسكندر ماليزيا وهو ممر تنمية يقع في مدينة جوهور باهرو الحدودية على الجانب الآخر من المضيق الضيق قبالة سنغافورة.

ويمتد اسكندر ماليزيا على مساحة 220 هيكتارا أي حوالي ثلاثة أمثال مساحة سنغافورة ومثلي مساحة هونغ كونغ.

يوجد بالممر الذي تأسس عام 2006 بنية أساسية كما أنه يقدم حوافز سخية للمستثمرين المحليين والأجانب في مجالات السياحة والترفيه والمال والتصنيع والمواد اللوجيستية والتعليم.

قال سيجفريد بويرست رئيس حديقة ألعاب «ليجولاند ماليزيا» التي سيتم افتتاحها اليوم ان شركته متفائلة للغاية بمستقبل الحديقة الترفيهية واسكندر ماليزيا.

ومن المقرر أن يزور الأمير وليم وزوجته كيت المدرسة التي افتتحت الأسبوع الماضي في منطقة نوساجايا خلال الأيام القليلة المقبلة، ومن المتوقع أن تجتذب المدرسة الواقعة على مساحة 5ر12 هيكتار طلبة من ماليزيا وسنغافورة والدول الآسيوية القريبة، قال روبرت بيك الأستاذ بالمدرسة ان «هذا توسع حقيقي لواحدة من أرقى مدارسنا(كليانتا) في انجلترا، نحن سعداء بأن نكون جزءا من تنمية اسكندر».

ومن المقرر افتتاح حديقة أسرة بوتيري هاربور للألعاب والمعلم الرئيس فيها شخصية هالو كيتي اليابانية الكرتونية في نوفمبر المقبل.

قالت هيئة التنمية ان اسكندر ماليزيا اجتذبت استثمارات بحوالي 30 مليار دولار منذ عام 2006، وتضع هدفا لها الوصول بالاستثمارات الى 120 مليار دولار بحلول عام 2025.

ولاتزال الشركات السنغافورية حتى الآن هي المستثمر الأجنبي الأكبر في المنطقة باستثمارات بلغ اجماليها 5ر4 مليارات رينجيت في ديسمبر من عام 2011. وتحرص الشركات السنغافورية على الاستثمار في قطاعي التصنيع والخدمات خصوصا في التعليم والرعاية الصحية.

أقر اسماعيل ابراهيم المدير التنفيذي لشركة «آي آر دي أيه» بأن الغموض الاقتصادي العالمي وأزمة منطقة اليورو المستمرة منذ مدة طويلة قد أثرا على جهود جذب المزيد من الاستثمارات.

وشدد على الحاجة الى المزيد من الابتكار في تقديم حزم لمستثمرين معينين لمنافسة المناطق الاقتصادية بالدول المجاورة.

وأضاف أن «اسكندر ماليزيا تتمتع دائما بتكلفة أقل في القيام بأعمال خلال تلك السنوات فلماذا لا يتم الاستثمار في ذلك؟»، وأكد اسماعيل أيضا أهمية جهود تحديث البنية التحتية في قطاعات الاتصالات والطرق والأمن وكذلك وجود مركز جاهز للعمالة الماهرة. وصنفت مجلة «اف دي آي» الاقتصادية منطقة اسكندر ماليزيا باعتباره رابع أفضل مقصد استثمار دولي بعد المنطقة الحرة لمطار دبي ومركز دبي المالي العالمي ومنطقة وايجاوكيو للتجارة الحرة في شنغهاي.

تركيا والهند والصين تتفوق في الاقتصاد العالمي وتنجو من الأزمة

جنيف ـ كونا: أشاد تقرير صادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) امس بقدرات كل من تركيا والهند والصين في التعامل مع الازمة الاقتصادية والمالية العالمية والخروج منها بأقل قدر ممكن من الخسائر مقارنة ببقية دول العالم. وعزا التقرير هذا النجاح الى باقات التحفيز الاقتصادية التي قدمتها حكومات تلك الدول الى القطاع الاقتصادي وتخفيف قيود سياساتها المالية ما عوض النقص الذي عانت منه تلك الدول بسبب تأثر صادراتها بوهن الاقتصاد الاوروبي.

وأشاد التقرير بتأثير التقدم الاقتصادي في تلك الدول على معدلات التجارة المحلية فيها وتشجيع الاستهلاك ما ادى الى انتعاش اسواقها بامكاناتها المحلية الذاتية. وفي الوقت ذاته توقع التقرير ان يصل النمو الاقتصادي في آسيا بفضل تلك الدول الى نسبة 6٪ هذا العام في حين لن تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي العالمي هذا العام حاجز 2,3٪ وستنخفض العام المقبل الى نسبة 1,5٪ كما لن تتجاوز نسبة الزيادة في التجارة العالمية حاجز نسبة 3,5٪ وذلك بسبب ازمة منطقة اليورو. وذكر كبير الاقتصاديين في «اونكتاد» هاينر فلاسبك اثناء تقديمه للتقرير ان تحسن حالة الاقتصاد العالمي مرهونة بقدرة الدول الصناعية الكبرى على اعتماد باقات لتحفيز الاقتصاد والتخلي عن سياسات التقشف التي تؤدي الى تراجع الطلب على التبادل التجاري لكنه لم يوضح الآلية التي يمكن للدول الصناعية بها تمويل باقات التحفيز الاقتصادي التي يطالب بها. واقر التقرير بأن النمو الاقتصادي هذا العام سيختلف من منطقة جغرافية الى اخرى، مشيرا الى تأثير ضعف الاقتصاد الاوروبي على الدول النامية ايضا لاسيما تلك التي تعتمد على التصدير الى دول الشمال. وتوقع الخبراء في التقرير تحسنا طفيفا في الاقتصاد الأميركي واليابان في حين سيبقى اقتصاد دول اليورو واقتصاد الاتحاد الاوروبي ضعيفا بشكل عام اذ لم يتمكن القرار السياسي من اتخاذ الخطوات المناسبة لتجاوز الازمة واعتمد فقط على سياسات تقشفية ستؤدي الى نتائج عكسية.